رئيس الرقابة المالية: إلزام المؤسسات بالإفصاح عن «بصمتها الكربونية» قريباً

هذه الخطوات تأتي في إطار سعي الدولة لتحويل الاقتصاد نحو "الاستدامة"

شروق محمود
الثلاثاء، 16 ديسمبر 2025 05:28 م

كشف الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن توجه الهيئة نحو تعزيز الاستدامة البيئية في القطاع المالي عبر إجراءات تنظيمية مرتقبة.

وأعلن فريد خلال كلمته في «مؤتمر منتدى البركة الإقليمي الخامس» عن قرب صدور قرار يلزم المؤسسات المالية بقياس "بصمتها الكربونية" بشكل دوري.

شدد على العمل نحو إيجاد سوق مستدام ونشط لتداول "شهادات الكربون"، مما يتيح للمؤسسات موازنة انبعاثاتها وتحفيز الاستثمار الأخضر.

أشار إلى أن هذه الخطوات تأتي في إطار سعي الدولة لتحويل الاقتصاد نحو "الاستدامة" وتقليل الاعتماد على النماذج التقليدية التي تزيد من الأعباء البيئية والمالية.

انتقلت الفعاليات إلى الجلسة الحوارية الأولى التي ركزت على "تمويل التنمية في ظل أزمة الديون العالمية"، حيث استعرض المشاركون أبعاد هذه الأزمة وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي في الدول النامية. بحثت الجلسة الدور الحيوي للمؤسسات الدولية والإقليمية في صياغة حلول عادلة لمشكلات الديون، مع التأكيد على أن الرقابة المالية وتنظيم الأسواق هما حجر الزاوية لإدارة المخاطر ومنع تراكم الأزمات المستقبلية.

اختتمت الجلسة محاورها باستشراف إمكانات الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل فعالة لتخفيف أعباء الديون وتمويل التنمية المستدامة. كما تم استعراض مجموعة من التجارب الوطنية والإقليمية الناجحة في دمج أدوات المالية الإسلامية ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة وتمويل المشروعات القومية الكبرى، بما يحقق التوازن بين الاحتياجات التمويلية والمعايير الأخلاقية والمستدامة.

ركزت هذه الجلسة على تشخيص أبعاد أزمة الديون العالمية وتداعياتها على استقرار ونمو الدول الناشئة، مع بحث سبل إيجاد حلول عادلة عبر المؤسسات الدولية. وتشدد المحاور على أهمية الرقابة المالية وتنظيم الأسواق كأدوات وقائية، مع طرح الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل مبتكرة لتخفيف أعباء الديون وتمويل المشروعات الكبرى بناءً على تجارب وطنية وإقليمية ناجحة.

رئيس الرقابة المالية: إلزام المؤسسات بالإفصاح عن «بصمتها الكربونية» قريباً

هذه الخطوات تأتي في إطار سعي الدولة لتحويل الاقتصاد نحو "الاستدامة"

شروق محمودالثلاثاء، 16 ديسمبر 2025 05:28 م

كشف الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن توجه الهيئة نحو تعزيز الاستدامة البيئية في القطاع المالي عبر إجراءات تنظيمية مرتقبة.

وأعلن فريد خلال كلمته في «مؤتمر منتدى البركة الإقليمي الخامس» عن قرب صدور قرار يلزم المؤسسات المالية بقياس "بصمتها الكربونية" بشكل دوري.

شدد على العمل نحو إيجاد سوق مستدام ونشط لتداول "شهادات الكربون"، مما يتيح للمؤسسات موازنة انبعاثاتها وتحفيز الاستثمار الأخضر.

أشار إلى أن هذه الخطوات تأتي في إطار سعي الدولة لتحويل الاقتصاد نحو "الاستدامة" وتقليل الاعتماد على النماذج التقليدية التي تزيد من الأعباء البيئية والمالية.

انتقلت الفعاليات إلى الجلسة الحوارية الأولى التي ركزت على "تمويل التنمية في ظل أزمة الديون العالمية"، حيث استعرض المشاركون أبعاد هذه الأزمة وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي في الدول النامية. بحثت الجلسة الدور الحيوي للمؤسسات الدولية والإقليمية في صياغة حلول عادلة لمشكلات الديون، مع التأكيد على أن الرقابة المالية وتنظيم الأسواق هما حجر الزاوية لإدارة المخاطر ومنع تراكم الأزمات المستقبلية.

اختتمت الجلسة محاورها باستشراف إمكانات الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل فعالة لتخفيف أعباء الديون وتمويل التنمية المستدامة. كما تم استعراض مجموعة من التجارب الوطنية والإقليمية الناجحة في دمج أدوات المالية الإسلامية ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة وتمويل المشروعات القومية الكبرى، بما يحقق التوازن بين الاحتياجات التمويلية والمعايير الأخلاقية والمستدامة.

ركزت هذه الجلسة على تشخيص أبعاد أزمة الديون العالمية وتداعياتها على استقرار ونمو الدول الناشئة، مع بحث سبل إيجاد حلول عادلة عبر المؤسسات الدولية. وتشدد المحاور على أهمية الرقابة المالية وتنظيم الأسواق كأدوات وقائية، مع طرح الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل مبتكرة لتخفيف أعباء الديون وتمويل المشروعات الكبرى بناءً على تجارب وطنية وإقليمية ناجحة.